

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٩٤

الخميس ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نورمان - شالي/السيد باركن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد بوبوليسيو بارداليس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد تروبولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إييو
	الكويت	السيد الجار الله
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/949)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1942299 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

(٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)

و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

(S/2019/949)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو السيدة أورشولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/949،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)

و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): مع اقتراب نهاية عام

٢٠١٩، أخشى أن يكون الوضع الإنساني للسكان في أجزاء

كثيرة من سورية أسوأ مما كان عليه الحال عند بداية العام.

ويتضمن أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/949) معلومات مستكملة بشأن العديد من التطورات المقلقة. وأود أن أنطرق إلى بعض من تلك التطورات اليوم وأسلط الضوء على الجهود الإنسانية المستمرة الرامية إلى مساعدة المحتاجين. وسأتحدث أيضاً عن الأهمية المستمرة للعمليات الإنسانية عبر الحدود وسأختتم بياني بتسليط الضوء على العديد من الاتجاهات التي قد تشكل على نحو متزايد التوقعات المتعلقة بالحالة الإنسانية في سورية خلال العام المقبل.

بادئ ذي بدء، في شمال غرب سورية، لا تزال الحالة مقلقة، حيث تستمر قوات الحكومة السورية وحلفاؤها في قصف المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك الكيانات الإرهابية المدرجة في القائمة، في إدلب وحلب وتشن ضربات جوية عليها. وصعدت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، من جانبها، هجماتها على المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية في جنوب إدلب وحلب.

إن المدنيين على جانبي الخط الأمامي للمواجهات يتحملون العواقب. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن قذيفة أطلقت من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة أصابت مخيم قاح القديم في إدلب. ويُزعم أن ما لا يقل عن ١٦ شخصاً قد قُتلوا وأن ٣٠ آخرين جُرحوا. وفي اليوم التالي، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير بأن هجمات برية على عدة أحياء من مدينة حلب التي تسيطر عليها الحكومة أسفرت عن مقتل سبعة أطفال وإصابة ٢٩ آخرين. وذكرت أنباء أن نحو ٢٣ مدنياً قُتلوا خلال فترة تزيد قليلاً على ٢٤ ساعة وجُرح كثيرون آخرون.

كما عانى العاملون في المجال الطبي والمرافق الطبية. وأكدت المفوضية أنه في يومي ٤ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تضررت ما مجموعه أربعة مرافق منفصلة للرعاية الصحية في إدلب جراء الأعمال العدائية. وتم الإبلاغ عن إصابة ما لا يقل عن ثلاثة

القتال أشد حدة في شمال حماة وجنوب إدلب. ومع ذلك، لا يزال تأثير الأعمال العدائية الحالية في شمال غرب سورية يشكل مدعاة للقلق. كما يواصل الأمين العام التحذير من أن، "وأي هجوم عسكري كامل النطاق من شأنه أن يخلّف تكلفة باهظة على الصعيد الإنساني يتكبّدها الثلاثة ملايين شخص الذين يعيشون في المنطقة. فلا بد من تجنبه." (S/2019/949، الفقرة ٥١).

وفي هذا السياق، يواصل مجلس التحقيق الداخلي في مقر الأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام عمله للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وتسببت في أضرار للمنشآت المدنية أو أدت إلى تدميرها.

وفي شمال شرق سورية، تظل الحالة الإنسانية خطيرة حتى مع انخفاض حدة القتال خلال الأسابيع الأخيرة. وبعد أن شرعت تركيا والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتحالفة معها عملية "نزع السلاح" في المنطقة الواقعة بين تل أبيض ورأس العين في سورية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، فر أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المنطقة. واعتباراً من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد ١٢٣ ٠٠٠ شخص إلى مناطقهم الأصلية. ولا يزال أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص نازحين من محافظات الحسكة والرقّة وحلب. وفر ما يقرب من ٧١ ٠٠٠ شخص إلى العراق.

وتنفذ المنظمات الإنسانية استجابة كبيرة لمساعدة مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين من الأعمال العدائية في الشمال الشرقي. وكما يشير الأمين العام إلى ذلك، أظهرت المنظمات الإنسانية في المنطقة قدرة كبيرة للغاية على التكيف من أجل ضمان وصول المساعدة الضرورية إلى من هم في حاجة ماسة إليها. وفي ظل وجود حوالي ١,٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في شمال شرق سورية، فإن المهمة كبيرة.

من أفراد الأطقم الطبية، مما أوقف الأنشطة الطبية. وفي الوقت نفسه، تواصل جماعة "هيئة تحرير الشام" المدرجة في قوائم الجماعات الإرهابية مضايقة وتخويف مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمدنيين الآخرين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ويعاني المدنيون في شمال غرب سورية من عواقب استمرار العنف. وتفيد الشبكات الإنسانية بأن الأعمال العدائية أدت إلى نزوح ما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ شخص في إدلب خلال الأسابيع الأخيرة. وأدت الأمطار والبرودة وغير ذلك من الظروف الشتوية إلى زيادة المشقة التي تواجهها العديد من الأسر النازحة والجماعات المحلية المضيفة لهم.

وفي الوقت نفسه، لا يزال سعر الوقود اللازم للتدفئة أعلى من المتوسط الوطني بسبب نقص الإمدادات والتضخم المرتبط بانخفاض قيمة الليرة السورية في السوق غير الرسمية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقارير عن قيام أفراد أسر في إدلب بحرق الإطارات والملابس القديمة وغيرها من المواد المنزلية للتدفئة.

وتبذل المنظمات الإنسانية كل ما في وسعها لمساعدة أضعف الفئات السكانية. ويواصل الشركاء تقديم المساعدات الغذائية للأسر النازحة حديثاً وزيادة خدمات الرعاية الصحية في المناطق التي تشهد تدفقاً للأشخاص النازحين داخلياً وتوفير خدمات الحماية في حالات الطوارئ. وخلال الأشهر الأخيرة، زاد برنامج الأغذية العالمي عدد الأشخاص الذين سيتم تقديم المساعدة لهم عبر ترتيباته العابرة للحدود إلى أكثر من مليون شخص شهرياً. وتلقى عشرات الآلاف من الناس الإمدادات والخدمات والدعم، بما في ذلك المواد التعليمية والمواد غير الغذائية والمياه النظيفة والمأوى والتغذية في حالات الطوارئ والإمدادات الشتوية.

ووفقاً لبعض التقديرات، لا تزال شدة الأعمال العدائية دون المستويات التي شوهدت في منتصف العام، عندما كان

سنوات من النزاع. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره الأخير، فإنه يعول على

”الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تكفل الإذن للأمم المتحدة بتلبية احتياجات كل من يحتاج إلى المساعدة الإنسانية، بشتى الطرق من بينها التعجيل بتحديد الطرائق المبيّنة في قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة“.

وأوضح منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جليبا، في رسالة موجهة إلى أعضاء المجلس يوم أمس، موقف الأمم المتحدة بشأن أهمية الحفاظ على المعابر الحدودية الأربعة جميعها، بما في ذلك تل أبيض. فتحديد القرار الخاص بالعملية عبر الحدود في الوقت المناسب حيوي لضمان استمرار العمل المنقذ للحياة في سورية.

وفي ركبنا، تتواصل الجهود من أجل مساعدة السكان المتبقين لحين التمكن من التوصل إلى حلول دائمة لهم. ولم تتمكن الأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري، على الرغم من الجهود المتكررة، من العودة إلى المنطقة منذ أيلول/سبتمبر لدعم حالات المغادرة الطوعية إلى مواقع المأوى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتتواصل الجهود لكفالة الموافقة الضرورية من جميع الأطراف لكي تمضي البعثة قدما بشكل آمن. وما زال يحدونا الأمل في أن تواصل في الأسابيع المقبلة. لقد أعرب العديد من سكان ركبنا عن رغبتهم في مغادرة المنطقة. وقد غادر ٦٤٠ شخصا على الأقل المخيم إلى المناطق خاضعة للحكومة السورية بوسائلهم الخاصة منذ آخر بعثة للأمم المتحدة والهلل الأحمر العربي السوري. ومن المتوقع أن يتبعهم آخرون. غير أن القيود المالية تمنع آخرين من مغادرة المخيم في غياب الدعم.

وأشعر بالتفاؤل، في ذات الوقت، لأن الحكومة السورية سمحت للأمم المتحدة، في وقت سابق من هذا الشهر، بإرسال بعثات رصد إلى الملجأين الموجودين في حمص حيث يمر الناس الآتين من ركبنا عبرهما. ويحدونا الأمل في أن تستمر إمكانية

ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق أساسيا لجميع جوانب الاستجابة الإنسانية الجارية في الشمال الشرقي. فيجب تيسير التقييمات من أجل تحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحا والفئات الضعيفة من السكان. ويجب أن تظل خطوط الإمداد عبر طريق المرور السريع M4 والمعابر الحدودية المختلفة مفتوحة للشحنات الإنسانية. ويجب السماح بتقديم المساعدة الإنسانية من دون تدخل الأطراف. وأخيرا، يجب السماح لبعثات الرصد بالتأكد من تلبية الاحتياجات. ونتوقع من جميع أطراف النزاع أن تيسر استجابة منسقة ومستدامة وموسعة.

وتتطلب الحالة في مخيم الهول كذلك استجابة مكرسة وعاجلة. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، لا يزال هناك نحو ٤٠٠ ٤٦ شخص في المخيم، ٩٤ في المائة منهم من النساء والأطفال. وأشار مفوضية حقوق الإنسان في حث الحكومات على استعادة رعاياها على الفور، وهم أكثر الفئات ضعفا. وقد يحتاج العديد من هؤلاء الأفراد، بمن فيهم اليتامى والأطفال غير المصحوبين، إلى مزيد من المساعدة، نظرا لوجود حالات محتملة للتعرض للإيذاء والصدمات. غير أن أفضل فرصة لديهم لمستقبل أفضل في نهاية المطاف هي أن تستجيب حكوماتهم.

وكما أكد وكيل الأمين العام في إحاطته الشهر الماضي، فإن الحالة الإنسانية في شمال غرب وشمال شرق سورية ستكون أسوأ بشكل ملحوظ من دون العملية العابرة للحدود. وقد حالت المساعدات المقدمة من خلال الطرائق المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة دون اندلاع أزمة إنسانية أكبر داخل سورية. فبدون العملية العابرة للحدود، سنرى نهاية فورية للمعونة التي تدعم ملايين المدنيين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة سريعة في الجوع والمرض، ما يؤدي إلى مزيد من الموت والمعاناة والتشرد - بما في ذلك عبر الحدود - للفئات السكانية الضعيفة التي عانت بالفعل مأساة لا توصف جراء ما يقرب من تسع

تقديم المزيد من الدعم لمواصلة العمليات الإنسانية في سورية والبلدان المجاورة. وسنعمل على سخاء المانحين خلال العام المقبل لمساعدة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المزيد من المحتاجين بأنسب المساعدات وأكثرها فعالية.

ثانياً، يضاعف الوضع الاقتصادي في جميع أنحاء سورية من الاحتياجات الإنسانية. فقد فقدت العملة السورية نصف قيمتها هذا العام. وقد تكون العوامل الكامنة وراء الصدمات الاقتصادية الأخيرة قابلة للنقاش، غير أن المؤشرات الأساسية تمثل آفاقاً اقتصادية مقلقة للمدنيين في سورية - فتكلفة المعيشة تتنامى والدخل في حالة ركود والعملة تفقد قيمتها. ونعلم أن أضعف السكان هم الأقل قدرة على تحمل تكاليف المعيشة المتزايدة. فالجتمعات المحلية تجد صعوبة في الاستجابة لحالات الطوارئ المفاجئة إذا كانت بالكاد تدبر حالها. وستتبنى الأسر تدابير أكثر تطرفاً لمواجهة المصاعب المزمنة. وستسعى المنظمات الإنسانية إلى المزيد من السبل التي تكفل ألا ينزلق الفقراء ومن هم على حافة الفقر إلى حالة أسوأ. إننا بحاجة إلى كفالة حياة وكرامة المحتاجين، بما في ذلك عن طريق إيجاد سبل جديدة لاستعادة الخدمات الأساسية المنقذة للحياة.

ثالثاً وأخيراً، لا يزال انعدام الأمن يعرض المدنيين للخطر في معظم أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق البعيدة عن خطوط المواجهة. ففي وقت سابق من هذا الشهر، على سبيل المثال، حذرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تزايد عدد الحوادث في شمال سورية التي تشمل أجهزة متفجرة مرتجلة في الأسواق والأحياء السكنية وغيرها من المناطق المأهولة بالسكان. وقد تم التحقق من حوالي ٤٩ حادثة منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كانت ٤٣ منها في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات التركية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المنتسبة إليها. وقد قُتل ما لا يقل عن ٧٨ مدنياً، وجُرح أكثر من ٣٠٠ شخص في تلك الحوادث.

الوصول هذه في الأسابيع المقبلة. إنني أحث جميع الأطراف - الدول والجماعات المسلحة - في جميع أنحاء البلد، على تجنب المدنيين والهياكل الأساسية المدنية المخاطر وتيسير الأنشطة الإنسانية من دون عوائق. فجب التقليل إلى أدنى حد من المعاناة الإنسانية، لأسباب إنسانية وكمسألة تتعلق بالقانون الدولي الإنساني.

وقبل أن يجتمع مجلس الأمن أعماله لهذا العام، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى عدة اتجاهات قد تصبح أكثر أهمية في عام ٢٠٢٠ بالنسبة للمدنيين الذين يعيشون في خضم الأزمة السورية. إن ثلاثة من هذه الاتجاهات تستحق اهتماماً خاصاً.

أولاً، سيظل حجم الاحتياجات الإنسانية في سورية كبيراً جداً. وكما قد يكون الأعضاء رأوا في الاستعراض العالمي للشؤون الإنسانية لعام ٢٠٢٠، الذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر، تشير التقديرات الحالية إلى أن نحو ١١ مليون شخص في سورية سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية منتظمة. وخمسة ملايين منهم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وتقدر الأمم المتحدة أن الاحتياجات المالية الإجمالية للاستجابة الإنسانية في ٢٠٢٠ ستكون مماثلة للـ ٣,٣ بلايين دولار التي طلبت في ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، يحتاج حوالي ٥,٦ ملايين لاجئ سوري، في جميع أنحاء المنطقة، إلى المساعدة ويعيش أكثر من ٧٠ في المائة منهم في فقر. وتظل الخطة الحالية لمساعدة السكان اللاجئين والمجتمع المضيف لهم كبيرة، مع توقع كلفة تقدر بـ ٥,٢ بلايين دولار. ويظل تقديم الدعم المالي للاستجابة في سورية والمنطقة الأوسع على السواء أمراً حيوياً.

ويسرني أن أؤكد أن وكيل الأمين العام اختار سورية في وقت سابق من هذا الشهر لتلقي مخصصات مؤقتة قدرها ٢٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتمويل الطوارئ الناقصة التمويل. وستستخدم هذه الأموال لدعم الأولويات الجماعية الأكثر أهمية في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. ويلزم

أسفرت عن مقتل مدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفيما نستعد لاستقبال موسم الأعياد، لا يزال زهاء ٣ ملايين شخص في إدلب في حاجة ماسة إلى المأوى، والغذاء والدواء ويجهلون ما يُخبئ لهم الغد.

كما نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن البعد الإنساني للأزمة في سوريا (S/2019/949). والأرقام الواردة في التقرير غنيّة عن البيان. إذ يدعو الأمين العام مجلس الأمن إلى “كفالة الإذن للأمم المتحدة بتلبية احتياجات جميع من هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية”،

ويكرر التأكيد على أن

“الأمم المتحدة لا تملك وسيلة بديلة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين في المناطق التي يجري فيها تقديم المساعدة عبر الحدود.” (S/2019/949، الفقرة ٥٥).

وقد طلب الإسراع بتجديد القرار المتعلق بإيصال المساعدة عبر الحدود.

ولهذا السبب، نعزم التصويت، في وقت لاحق من هذا اليوم، على مشروع قرار اقترحه الدول المشاركة في الصياغة المعنية بالملف الإنساني في سوريا. وما برحنا نتفاوض بشأن هذا النص مع جميع أعضاء المجلس على نحو شفاف، وواف وشامل للجميع على مدى الأسابيع القليلة الماضية، بالتشاور أيضا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبلدان المجاورة. ويهدف النص إلى ضمان إيصال المساعدة المنقذة للحياة عبر الحدود إلى أكثر من ٤ ملايين شخص. وقد تحدثت إلينا منظمة الصحة العالمية اليوم مرة أخرى بشأن معبر اليعربية الحدودي - فهي تحتاجه حقا، إذ تمر ٤٠ في المائة من جميع المستلزمات الطبية عبره. وخلال مفاوضاتنا، سعينا إلى التوصل إلى حلول توفيقية حتى نضمن توحيد كلمة المجلس. وقد استمعنا، مسترشدين بالاحتياجات الإنسانية، إلى شواغل جميع الدول الأعضاء من دون أن نتجاهل

وبالمثل، يواجه المدنيون، في الجنوب الغربي من سورية مخاطر مستمرة في خضم العنف المتواصل. وقد سجلت المفوضية زيادة في حالات الاحتجاز، والهجمات بالمتفجرات المرتجلة ومحاولات اغتيال الأشخاص الموالين للحكومة والمرتبطتين سابقاً بالمعارضة. وتُعرض هذه الأنماط من العنف المدنيين والجهود التي يبذلونها من أجل أن ينعموا بحياة آمنة وكرامة لكثير من المخاطر.

وبما أنها آخر إحاطة مقررة لهذا العام عن الحالة الإنسانية في سوريا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن أملتي الحقيقي في أن تكون السنة المقبلة ذات أفق أكثر إشراقا للشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة على نحو أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدايةً، وبالنيابة عن المشاركين في الصياغة، الكويت وبلجيكا، أن أعرب عن شكري للأمانة العامة المساعدة، السيدة أورسولا مولر، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. ونؤكد مرة أخرى تقديرنا لجميع الجهود التي يبذلها العاملون في المجالين الإنساني والطبي لتخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا.

وها نحن نجتمع مرة أخرى بعد أن أحاطنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية علماً عن الحالة الإنسانية المزرية في سوريا، ولا سيما في الشمال الغربي من البلد. وإننا ندين اشتداد الأعمال العدائية مؤخرا، ولا سيما عمليات القصف الجوي التي

يعتمد عليها ٤ ملايين نسمة لتلقي المساعدات الإنسانية، أغلبهم في شمال سوريا. حيث عقدت خلال الأسابيع الماضية عدة جولات من المفاوضات والمشاورات إلا أنه وللأسف، لا يزال مجلس الأمن غير متفق بشأن تجديد عمل هذه الآلية، التي باتت تشكل الفارق ما بين البقاء على قيد الحياة أو الموت لمن هم في أمس الحاجة إلى استمرار هذه المساعدات. وسواصل ونكثف، إلى جانب كل من بلجيكا وألمانيا، الجهود بهدف تجديد عملها. وناشد كل الأطراف وأعضاء المجلس على التعاون معنا لنتمكن من اعتماد قرار يمدد عمل الآلية، فهي مسؤولية إنسانية مشتركة كبرى.

وشهدنا خلال العام الحالي مأس إنسانية كبيرة في سوريا نتجت عن استمرار النزاع هناك، وهي معاناة متواصلة منذ اندلاع الأزمة السورية في عام ٢٠١١. تلك الأزمة التي لم يطل أثرها منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل امتد إلى أبعد من ذلك بكثير ليشكل تهديدا صارخا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد خلفت الأزمة السورية واحدة من أكبر المآسي الإنسانية في تاريخنا المعاصر، فقد راح ضحيتها مئات الآلاف من السوريين وأدت إلى نزوح ٦ ملايين سوري داخليا وأكثر من ٥ ملايين لاجئ. وسندخل عام ٢٠٢٠ ولا زال هناك ١١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية في سوريا. وجميع تلك الإحصاءات المفزعة والصادرة عن الأمم المتحدة تبين جليا حجم المعاناة الإنسانية التي يواجهها هذا الشعب العربي الشقيق، فضلا عن تعرضه خلال السنوات الماضية إلى انتهاكات صارخة لكافة المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأمام الكارثة الإنسانية في سوريا، انتهجت دولة الكويت خلال السنوات الماضية سياسة ركزت على البعد الإنساني للأزمة السورية وتدابيرها، إيماناً منها بأهمية الوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق وتخفيف معاناته.

التطورات الأخيرة. وقد قطعنا شوطا طويلا في محاولة مراعاة وجهات نظر الجميع. وأسفرت تلك العملية الشاملة للجميع عن النص الذي تم تقديمه بالأمس. وقد يرى بعض الأعضاء أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، ولكن هذا ما يعنيه بالضبط الحل التوفيقى، أن ثمة دائما مجالا للتحسين، فلا يتم ذلك أبداً "إما بالقبول وإما بالرفض". ونطلب إلى المجلس أن يرسل إشارة قوية تبين وحدته في نهاية هذا العام. فالعالم يراقبنا.

وإذ نشرف على نهاية هذا العام، ستُغادر خمسة بلدان منتخبة المجلس قريبا بعد سنتين من العمل الجاد والبناء. وإننا نشكرها جميعاً. وتتشرف اليوم بحضور معالي السيد خالد الجار الله، نائب وزير خارجية الكويت. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الكويت على تفانيها في العمل على هذا الملف الصعب بصفتها مشاركة في الصياغة. وقد اضطلع زملاء الوزير الجار الله هنا في نيويورك، بعمل جبار، وسنفتقد إلهامهم، وإبداعهم، وفعاليتهم، وكفاءتهم وعمق معرفتهم بالمنطقة. ونشكر السفير العتيبي وفريقه.

ويعول المشاركون في الصياغة، بل ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في سوريا، على دعم المجلس بعد ظهر هذا اليوم.

السيد الجار الله (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمانة العامة للمساعدة، السيدة أرسولا مولر، على إحاطتها القيمة عن آخر المستجدات المتعلقة بالوضع الإنساني في سوريا.

وندعم ما جاء في كلمة مندوب ألمانيا التي ألقاها نيابة عن حاملي القلم. وأود أن أتطرق إلى النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

لقد قدّم حاملو القلم، الكويت، وبلجيكا وألمانيا، مشروع قرار لتجديد عمل آلية وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سوريا. هذه الآلية التي لا بديل لها في الوقت الراهن، والتي

في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وكذلك مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في الحوادث التي تستهدف المرافق الطبية والمدنية في شمال غرب سوريا.

هذا ونشدد على عودة اللاجئين والنازحين يجب أن تكون عودة آمنة وطوعية وكريمة. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على ضرورة تحقيق تقدم في ملف المعتقلين والمفقودين والسماح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون في سوريا وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن ٢٤٧٤ (٢٠١٩).

ختاماً، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للنظر في الملف الإنساني السوري قبل انتهاء فترة عضويتنا في مجلس الأمن، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من بلجيكا وألمانيا على تعاونهما معنا خلال العامين الماضيين في مسؤولية حمل القلم في الملف الإنساني السوري. وأود أن أعثم هذه الفرصة لأجدد شكري واعتازي الكبير للأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها وصناديقها المتخصصة، ولكافة العاملين في المجال الإنساني، على جهودهم الإنسانية وعملهم النبيل في سوريا. إنني أؤكد لهم أن دولة الكويت ملتزمة بمواصلة دعمها لتلك الجهود الإنسانية الرامية إلى تخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا وفي تعزيز الشراكة بين بلدي والأمم المتحدة في المجال الإنساني.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيدة أورسولا مولر على إحاطتها. وأرحب بمشاركة نائب وزير خارجية الكويت في هذه الجلسة. وأردد تهنئة السفير هيوغن إلى الكويت على إسهامها البارز في أعمال مجلس الأمن.

ولن أكرر الأرقام التي ذكرها وكيل الأمين العام لأنها غنية عن البيان. ولا تزال المساعدات الإنسانية عبر الحدود ضرورية ولا غنى عنها. وبالمثل، فإن من الضروري تجديد آلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وتلج الوكالات

حيث كانت سبابة في استضافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين، وشاركت في رئاسة المؤتمرات التي لحقتها في لندن وبروكسل. وقد بلغ ما قدمته دولة الكويت خلال تلك المؤتمرات ١,٩ بليون دولار، مما جعلها أكبر الدول المانحة للاستجابة الإنسانية.

ولم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار (S/2019/756) الذي تقدمنا به إلى جانب كل من بلجيكا وألمانيا لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب التي يسكنها ما يقارب ٣ ملايين شخص (انظر S/PV.8623) وذلك في الوقت الذي حذرت فيه الأمم المتحدة مرارا من إمكانية وقوع أكبر كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين في حال استمرت العمليات العسكرية هناك على نطاق واسع. ونحدد هنا إدانتنا لاستهداف المدنيين من قبل أي طرف كان، وللهجمات التي تستهدف المستشفيات والمرافق الصحية المدنية.

إن الإرهاب آفة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين. وجميعنا متفقون على أهمية مكافحة الإرهاب في أي مكان كان، بما في ذلك في محافظة إدلب. إلا أننا نحدد ما سبق أن ذكرناه ويتفق معنا الكثير من أعضاء المجلس على أن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال من الالتزامات الملزمة على كافة الأطراف وفقا للقانون الدولي الإنساني، بما فيها الالتزام بحماية المدنيين والمرافق المدنية والامتنثال لمبادئ التناسب والتمييز والاحتراز.

ونعيد التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في سوريا بدون تحقيق العدالة، ونشدد على وجوب مساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان عدم الإفلات من العقاب.

ولذلك ندعم عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة

ومثلما ظللنا نكرر القول بلا كلل، فإن احترام الجميع للقانون الدولي الإنساني أمر أساسي وغير قابل للتفاوض. وتحظى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي بالأولوية المطلقة. ونكرر إدانتنا للهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية، وخاصة الطبية منها، ولا سيما تلك التي وقعت في شمال غرب سوريا. ويجب على مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام بخصوص تلك الهجمات والذي نؤيده تأييداً كاملاً، أن يتمكن من إجراء تحقيق شامل في تلك الحوادث. وفيما يتعلق بتشريد ما يربو على ٧٠ ٠٠٠ شخص إضافيين في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك الاستعداد لفصل الشتاء، فيجب بذل قصارى الجهود الممكنة لاستئناف وقف إطلاق النار في إدلب.

ولا أحد ينكر أهمية مسألة الحرب ضد الإرهاب، بيد أنه لا يمكن استخدامها لتبرير انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. ولن تحفى الأدلة بفضل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي. وندعو إلى التعاون مع جميع الآليات التي تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في سوريا.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه لا يمكن وضع نهاية دائم للمأساة الإنسانية التي يعاني منها النساء والرجال السوريين دون عملية سياسية ذات مصداقية. وبخلاف الاستجابة الإنسانية، لا يمكن وضع حد لمعاناة الشعب السوري إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع. وأود في هذا الصدد التأكيد على أنه ريثما يتم تنفيذ حل سياسي ذي مصداقية تنفيذاً حازماً، فإن فرنسا، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، لن تشارك في تمويل إعادة الإعمار. ويبقى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خريطة طريقنا ويجب تنفيذ جميع عناصرها.

الإنسانية والأمانة العامة، بدءاً من الأمين العام نفسه، وبلدان المنطقة جميعاً على ضرورة الحفاظ على تلك الآلية. وأود أن أذكر بالسبب وراء ذلك بإيجاز.

أولاً، إن المساعدة الإنسانية عبر الحدود ضرورية لتقديم العون إلى ما يزيد على ٤ ملايين من الأشخاص المحتاجين، مع استمرار نظام بشار الأسد في عرقلة وصول المساعدة الإنسانية واستخدامها لأغراض سياسية في وقت ما زال الوضع فيه غير مستقر في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق التي استردها النظام. وبالتالي فليس هناك بديل آخر.

ثانياً، يستعد الشعب السوري الآن لمواجهة قسوة فصل شتاء آخر في وقت الحرب. ومثلما كان عليه الحال في السنوات السابقة، فإن من الضروري أن نتمكن من الوصول إلى جميع الأراضي السورية بأقصر الطرق وأسرع الوسائل. فعلى ذلك يعتمد بقاء الرجال والنساء والأطفال على قيد الحياة. وفيما يتعلق بالمعابر الحدودية، فإن معبر اليعربية الحدودي يكتسي أهمية بالغة لكونه المسار لنقل ٤٠ في المائة من الأدوية المخصصة للعمليات الإنسانية في الشمال الشرقي من البلد.

ولا شك أن هناك بيننا من يصر على أن تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود لم يعد ضرورياً بعد استعادة النظام للعديد من الأراضي، ولا سيما في الجنوب الغربي. بيد أننا نعلم أن تقديم المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق لا تزال تعوقه دمشق إلى حد كبير. وندعو في ذلك الصدد الجهات الفاعلة ذات النفوذ على دمشق مرة أخرى إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وشاملة ودون عوائق إلى جميع أنحاء الأراضي السورية - بما في ذلك المناطق التي استعاد النظام سيطرته عليها مؤخراً - وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني.

وتدعو فرنسا أعضاء المجلس على إبداء وحدتهم ومسؤوليتهم في الحفاظ على آلية تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود التي لا غنى عنها، وذلك بتجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهراً.

أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فضلا عن الاتفاق المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشأن المنطقة الآمنة في شمال شرق سورية، والاتفاق المبرم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بين روسيا تركيا بشأن مراقبة الحدود السورية.

ويرحب بلدي بالجهود الرامية إلى كفالة استمرار إيصال الإمدادات الإنسانية عبر الحدود إلى الآلاف من الأشخاص المتضررين من النزاع، ولا سيما آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود المنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). كما نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود المبذولة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستدام ودون عوائق إلى السكان المنكوبين. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو إلى تحديد ولاية آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود.

وفي الختام، تحث كوت ديفوار جميع أطراف النزاع على وقف القتال في جميع أنحاء الأراضي السورية، وتدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى دعم المبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الدؤوبة الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة السورية، وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة مولر على إحاطتها، ونعرب مرة أخرى عن امتناننا العميق للعاملين في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية التي تواصل تقديم المساعدة المنقذة للحياة في الجمهورية العربية السورية رغم العقبات العديدة.

في البداية، نود أن نؤكد مجددا التزامنا بتوفير المساعدة الإنسانية استنادا إلى مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال - وهي مبادئ لها أهمية قصوى في حالة معقدة كهذه الحالة، ليس على أرض الواقع فحسب، بل وفي سياق مجلس الأمن يتسم بالاستقطاب.

وستتاح لنا غدا، خلال اجتماعنا مع المبعوث الخاص، فرصة العودة إلى هذا الموضوع والتفكير في عدم كفاية التقدم المحرز في سياق عملية جنيف على الرغم من الجهود التي يبذلها.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة بشأن آخر التطورات في الحالة الإنسانية في سورية، ويثني على السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتها القيمة. كما نرحب بحضور نائب وزير خارجية الكويت.

لا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد في الأعمال القتالية، الذي يزيد من حدة الحالة الإنسانية المتردية أصلا في سورية. ووفقا لما ذكره السيد ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام، فإن الغارات الجوية خلال الأيام الأخيرة أصابت عشرات المجتمعات المحلية في محافظات إدلب وحماة وحلب واللاذقية، مما أدى إلى تشريد حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص. كما خلفت عمليات القصف والاشتباكات تلك عدة قتلى ودمرت أو ألحقت أضرارا بالهياكل الأساسية المدنية في المنطقة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، وأعاققت قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الاستجابة

وفي هذا الصدد، يشيد بلدي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتلبية احتياجات السكان المنكوبين في ظل ظروف صعبة للغاية. ووفقا للأمم المتحدة، يصل ما متوسطه ٥,٦ ملايين من المدنيين إلى المعونة الإنسانية كل شهر، أساسا من داخل الأراضي السورية. وفي هذا السياق، تكرر كوت ديفوار دعوتها جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال القتالية وضمان حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ونحثها أيضا على احترام الاتفاق الروسي التركي بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب، الذي وقع في ١٧

والنساء والشباب والأطفال السوريين الذين يتوقعون منا الوفاء باحتياجاتهم وتلبية تطلعاتهم المشروعة.

إن التزامنا الجماعي هو توفير المساعدة التي يستحقونها، ومنع المزيد من المعاناة، وإرساء الأسس من أجل مستقبل سلمي، بما في ذلك عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية تمهد الساحة لتجديد النوايا الحسنة على نطاق واسع من جانب النساء والرجال السوريين ومن أجلهم. ولذلك، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى إبداء الوحدة وتركيز اهتمامه على حياة وبقاء السكان المدنيين، الذين دفعوا ثمنًا باهظًا في هذه المأساة الإنسانية.

بعد ظهر اليوم، سنعود إلى هذه القاعة ونحن على اقتناع بأننا، بالرغم من خلافاتنا، تمكنا من بناء الجسور اللازمة للتوصل إلى اتفاق، وكما قلت من قبل، من استعادة روح إنسانية إلى القرارات البالغة الأهمية التي يجب أن نتخذها.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
ترحب غينيا الاستوائية بحسن توقيت عقد هذه الإحاطة، ونشكر السيدة أورسولا مولر على بيانها.

بعد عامين من المناقشات بشأن القضايا الإنسانية في سورية، لا تزال حكومة جمهورية تلاحظ مع الأسف الشديد توطيد جبهتين متعارضتين تمامًا بشأن هذه المسألة.

وكما أكدنا مجددًا، فالأوضاع الإنسانية والأمنية عموماً في سورية تتطلب من أعضاء مجلس الأمن - ضامني السلم والأمن الدوليين - أن يتجاوزوا مصالحهم الجيوستراتيجية. وهذا يتطلب منا التركيز على البشر بوصفهم صلب جميع المناقشات والقرارات الملزمة. وهذا موقف واضح وموضوعي جداً ما فتئ بعض أعضاء المجلس يدعون إليه، لكنه يظل معاقاً، ربما بسبب العجز عن ممارسة أي نفوذ كبير على أطراف النزاع.

ونشير إلى أن الشن المحتمل لعملية كبرى في إدلب والمناطق المجاورة، حيث تواصل القوات الحكومية وجبهة النصرة والقوات

وكما قالت السيدة مولر، فإن الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلة ولا تبرز تزداد مع كل تصعيد في العنف. وفي الشمال الشرقي، فإن الحالة عقب التوغل التركي لا تزال هشة، حيث لا يزال ٧٥ ٠٠٠ من المشردين ويعاني مئات الآلاف من نقص حاد في المياه والمأوى والرعاية الصحية. وتؤثر هذه الظروف أيضاً على سكان مخيم الهول، الذي يقطنه أساساً النساء والأطفال، الذين تتطلب حالتهم استجابة إنسانية عاجلة، بما فيها إعادة الرعايا غير السوريين إلى بلدانهم الأصلية.

غير أننا ما زلنا نلاحظ في الشمال الغربي، على الرغم من وقف إطلاق النار في الآونة الأخيرة، وقوع هجمات وتبادل لإطلاق النيران ما أودى بحياة أكثر من ١ ٠٠٠ شخص وشرذ مئات الآلاف الآخرين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ومما لا شك فيه أن الحالة في سورية لا تزال حرجة هشة ومتقلبة. وفي أوقات كهذه من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى وضع الضرورات الإنسانية في صميم قرارات مجلس الأمن. إن استعادة الروح الإنسانية في قراراتنا السياسية مهمة لا نرقى إلى تحقيقها في بعض الأحيان. واليوم، تقع مسؤولية ضمان تقديم المساعدة الإنسانية إلى ٤ ملايين شخص في شمال سورية من خلال الآلية العابرة للحدود على عاتقنا. هذه مسؤولية حصريّة لمجلس الأمن - وهي غير قابلة للتحويل، إنها مسؤولية أخلاقية لا يمكننا تفويضها. وهذا يعني أن كل واحد منا أمامه فرصة للسماح بمرور ٤١ في المائة من المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية أو وقفها. يستحق هؤلاء الناس الجوعى وفي حاجة ماسة وخطر فتاك منا أن نتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية ونتخذ إجراءات حازمة.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددًا تأييدها لتمديد ولاية آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية لأنها الوسيلة الوحيدة لبقاء ملايين الناس على قيد الحياة. اليوم، وكلما اقتضى الأمر، يجب أن نقف بجانب الرجال

المتحدة ومختلف الوكالات الإنسانية من جهود لا تكلّ لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب السوري على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، ترتبط الحالة الإنسانية في سورية ارتباطاً وثيقاً بالخلفية السياسية والأمنية وبخلفية مكافحة الإرهاب. ولحل المسألة الإنسانية، يجب أن نعتد نهجاً كلياً مع اتخاذ التدابير الشاملة. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولاً، إن من الضروري احترام وضمان سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية على نحو فعال. إن التسوية السياسية هي الوسيلة الأساسية لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. وترحب الصين بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة الدستورية السورية وتؤيد الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص بيدرسن، في بذل جهود الوساطة المستمرة، تمثيلاً مع المبدأ القائم على تنفيذ عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بهدف التشجيع على التوصل إلى حل سياسي يأخذ في الاعتبار شواغل جميع الأطراف. فمن الضروري الحفاظ على استقلال اللجنة الدستورية دون تدخل خارجي.

ثانياً، من الضروري تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية، ورفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على سورية، والتشجيع على عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم ودعم الحكومة السورية في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب. وبغية التحسين الجوهرية للظروف المعيشية للشعب السوري، لا بد من بذل الجهود لتحسين الحالة الاقتصادية في سورية، والمساعدة في العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين، ودعم الحكومة السورية في ترميم وإعادة بناء المساكن وسبل عيش الناس والمرافق الطبية والتعليمية. لقد قدّمت الصين الأغذية والأدوية والنقل العام وتدريب الموارد البشرية لسورية، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة القيام بدور نشط في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في سورية.

ثالثاً، يجب أن تتواصل الجهود لتوحيد المعايير ومكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والقانون

المعارضة للحكومة السورية القتال، سيكون له بلا شك عواقب خطيرة للغاية بالنسبة لملايين المدنيين وعمل الوكالات الإنسانية.

وكما ذكر آنفاً، فإن حوالي ٤ ملايين شخص، بمن فيهم حوالي ٣ ملايين في المناطق الشمالية الغربية التي لا يمكن الوصول إليها من وسط البلد، يعتمدون على آلية تقديم المساعدة عبر الحدود والمعابر الحدودية التي تنسّقها الأمم المتحدة. وتذكر حكومتنا تماماً أن الحالة الإنسانية أصبحت صعبة للغاية بالنسبة للأشخاص الضعفاء في سورية، وعندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح، فلا يوجد حليف أو شريك أفضل من الأشخاص أنفسهم الذين يعانون من آثار التوترات الدولية.

وبالتالي، فإلى أن نضع حداً للنزاع الذي طال أمده، ستواصل غينيا الاستوائية تقدم دعمها إلى جميع الآليات التي تهدف إلى منع حدوث أزمة إنسانية أكثر خطورة في سورية. ونحن جميعاً ندرك ضرورة العودة إلى تقديم المساعدة عبر الحدود في سورية، بالنظر إلى أن أكثر من مليون شخص ممن يتلقونها كل شهر يعتمدون على تلك الآلية.

ومع ذلك، يجب أن نستمر في إعطاء الأولوية للحوار بين جميع الأطراف، بما فيها حكومة دمشق. وأي مبادرة أو قرار يُتخذ بدعم من الأمم المتحدة يجب أن يشمل مشاركة السلطات السورية. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى السياق الحالي، نحث السلطات السورية على عدم ادخار أي جهد لضمان وصول المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المناطق التي تحتاج إليها، وعبر أقصر الطرق.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدّم الصين بالشكر إلى مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها. كما نرحب بحضور نائب وزير خارجية الكويت.

في الوقت الحاضر، لا يزال الكثير من الناس في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في سورية. وتثني الصين على ما بذلته الأمم

والأطفال، ووقوع الإصابات، والتشريد، وتدمير البنى التحتية المدنية والمزيد من المعاناة. فالعالم يراقب. والمجتمع الدولي يراقب. ولكننا لسنا هنا لنراقب فحسب؛ فنحن هنا لتقديم المساعدة واتخاذ الإجراءات. فمهمتنا هي إنقاذ الأرواح، وهذا بالضبط ما ينبغي أن نفعله بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، تدعو إندونيسيا إلى تهدئة فورية وتحث جميع الأطراف المعنية على التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونحث جميع الأطراف على وقف جميع الهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك الاستخدام العشوائي للأسلحة والبراميل المتفجرة والغارات الجوية. إن من الأهمية بمكان حماية المدنيين من الهجمات وآثار الأعمال العدائية والسماح لهم بالتنقل طوعاً إلى أماكن آمنة.

ثانياً، من المهم أن تسمح جميع الأطراف بالوصول المستدام للمساعدة الإنسانية دون عوائق وبصورة آمنة وفي الوقت المناسب، كي تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين في سورية. ونشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الأمم المتحدة في مواصلة تقديم المساعدة المنقذة للحياة للملايين من المحتاجين، على الرغم من مختلف التحديات.

ثالثاً، يؤيد وفد بلدي دعوة الأمين العام بشأن تجديد الآلية العابرة للحدود. ومن الواضح أن ٤ ملايين شخص يعتمدون على تلك الآلية - وهي آلية ليس لها أي بديل آخر، على ما نؤيد ما ذكرته الأمم المتحدة مرات عديدة. ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأننا لا يمكن أن نخاطر بالعمليات الجارية عبر الحدود لتقديم المعونة الغذائية والأدوية وسد الاحتياجات الإنسانية الفورية الأخرى. فمعاناة الشعب السوري يجب أن تنتهي، ويمكننا نحن في المجلس أن نبدأ بتخفيف المعاناة من خلال تنحية خلافاتنا جانباً والتركيز على الأربعة ملايين شخص الذين هم

الدولي. إن القضاء على القوى الإرهابية ضماناً أمنية ضرورية لكي يستأنف الشعب السوري عيش حياة سلمية ومنظمة. وفي الوقت الحاضر، لا تزال القوات الإرهابية تحتل جزءاً كبيراً من إدلب، وتهدد سلامة المدنيين، وتدمر البنية التحتية، وتفاقم الحالة الإنسانية. ونأمل في أن تقدم الأمانة العامة في الجلسة المقبلة معلومات وتحليلات مفصلة في هذا الصدد. وتشكل مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحدياً مشتركاً للسلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع. وينبغي للأمانة العامة أن تبقي المسألة قيد نظرها وأن تجمع المعلومات. وينبغي للمجتمع الدولي العمل معاً من أجل تقديم كل الإرهابيين إلى العدالة.

لقد عقد أعضاء مجلس الأمن العديد من المناقشات بشأن تمديد ولاية الآليات الإنسانية عبر الحدود في سورية. وإجمالاً، فإن الصين لديها تحفظات بشأن آلية تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ونرى أن هذه الآلية طريقة إغاثية خاصة في ظل ظروف محددة وينبغي تقييمها لتتماشى مع التطورات على أرض الواقع. وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية. وأي عملية للإغاثية الإنسانية في البلد ينبغي أن تحترم احتراماً كاملاً سيادة سورية وسلامتها الإقليمية وأن تراعي آراء الحكومة السورية وتعزز التنسيق معها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها المفصلة، فضلاً عن الترحيب بأخي معالي السيد الجار الله، نائب وزير خارجية الكويت.

يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للأعمال القتالية في شمال غربي سورية، واستمرار الأعمال القتالية في الشمال الشرقي، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2019/949)، وإزاء تزايد التوترات في المنطقة الجنوبية الغربية. ويُقلقنا للغاية احتمال تدهور الحالة الإنسانية في تلك المناطق بسبب الأعمال العدائية - من قتل للمدنيين، بمن فيهم النساء

ذوي الإعاقة. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها لجميع الأطراف إلى الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن المهم أيضا أن تتقيد الأطراف في مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار بالتزاماتها بموجبها. وفيما يتعلق بمخيم الركبان، نلاحظ أن هناك حوالي ٤٠٠٠ شخص يريدون مغادرة المخيم، ونحث جميع الأطراف على توفير المساعدة اللازمة لدعم مغادرتهم بطريقة آمنة وكرامة. كما يدرك وفد بلدي أهمية تقديم المساعدة الضرورية للمتبقين في الركبان، ونهيب بالأطراف المعنية أن تكفل ذلك.

وفي الختام، نحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على وقف تصعيد الأعمال القتالية وكفالة احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وكما قلنا مرات عديدة من قبل، لا يمكن إيجاد حل للحالة في سورية بالوسائل العسكرية. فالسبيل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل من أجل سورية وشعبها هو الحوار والتفاوض والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونتطلع إلى الإحاطة التي سيقدمها المبعوث الخاص السيد بيدرسن غدا، لا سيما فيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية. وعلى غرار الآخرين، أود أن أرحب بنائب الوزير الكويتي، الموجود معنا اليوم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر على إحاطتها، وأن أعرب عن امتناننا للجهود الحثيثة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدعم الشعب السوري. كما أود أن أرحب في هذه القاعة اليوم بحضور السيد خالد سليمان الجارالله، نائب وزير خارجية الكويت.

وكما سمعنا للتو، لا يزال المدنيون في سورية يواجهون مصاعب كبيرة. وعلمنا أن نسلّم بأن النزاع قد أدى إلى العنف، فضلا عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي، بما في ذلك

بحاجة إلى العمليات عبر الحدود. وهذا هو أقل ما يمكننا القيام به من أجلهم. إن حياة المدنيين معرضة للخطر، وما يرح الناس يعانون لفترة طويلة للغاية. ومرة أخرى، لا يشكل إنقاذ حياة الناس، بالنسبة لوفد بلدي، خيارا بل هو الهدف الرئيسي.

ومن المقرر أن يتخذ المجلس إجراء بعد ظهر اليوم بشأن مشروع القرار المتعلق بتقديم المعونة الإنسانية عبر الحدود. ونسلم بالديناميات القائمة، فضلا عن الآراء المختلفة لأعضاء المجلس، وأناشد جميع زملائي أن يستغلوا الوقت المتبقي قبل الاجتماع من أجل تكثيف جهودنا والتحدث إلى بعضنا البعض بطريقة موضوعية بهدف إنقاذ الأرواح. إن الأمر لا يتعلق بنا. بل الأمر كله يتعلق بإنقاذ المدنيين السوريين، والناس في الميدان. وأناشد مرة أخرى جميع أعضاء المجلس أن يفعلوا الصواب، لا سيما في موسم الفرح هذا عندما يتحد الناس بروح من الأمل والمحبة.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمانة العامة المساعدة مولر على إحاطتها بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرية في سورية. وقد أجرينا نحن، بوصفنا أعضاء المجلس، الكثير من المناقشات بشأن مخنة الشعب السوري والطريقة المثلى لتحسين ظروفه. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها القائمة بالتنفيذ في تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى ملايين السوريين من خلال عمليات المساعدة الإنسانية عبر الحدود. ونؤيد تأييدا تاما الحاجة إلى البرنامج، ونأمل أن يتم تحديد ولايته في الوقت المناسب.

وقد أحاط وفد بلدي علما مع القلق بالتقارير الواردة عن حدوث تصعيد في الأعمال القتالية في شمال غرب سورية. وتدمير البنية التحتية المدنية، ولا سيما المرافق الصحية والتعليمية، أمر مثير للقلق بوجه خاص، لما له من تأثير غير متناسب على فئات المجتمع الأضعف، أي النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص

الخدمات الأساسية. فبدون ذلك سيكون من المستحيل كفالة تقديم المساعدة المنقذة للحياة للملايين والوصول إلى المحتاجين. ولا يزال حجم الأزمة السورية والاحتياجات الإنسانية هائلا. وأود التأكيد على قلقنا إزاء الحالة البشعة لمرافق الرعاية الصحية في سورية. فمعظمها متوقفة العمل، وتلك التي لا تزال تعمل تفتقر بشكل كبير إلى التجهيزات اللازمة لتوفير الرعاية الملائمة للمرضى. ونرى أن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ينبغي أن يدعو بقوة إلى تقديم الرعاية الصحية، وحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، الذي اعتمدناه في حزيران/يونيه.

وبما أننا بصدد مناقشة المسار السياسي غدا، أود أن أختتم بياي بالتأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ولا يزال التوصل إلى اتفاق سياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر على إحاطتها، كما نرحب بمشاركة السيد خالد سليمان الجارالله، نائب وزير خارجية الكويت.

لا تزال الحالة الإنسانية والعسكرية أصعب ما تكون في الأراضي الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية على الضفة الشرقية لنهر الفرات، وفي منطقة تخفيف التوتر في إدلب، وفي المنطقة التي تحتلها الولايات المتحدة حول التنف. وقد درسنا بعناية تقييمات الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، التي لا تزال أرضا خصبة للإرهاب الدولي، وخاصة هيئة تحرير الشام. ونأسف لحقيقة أنه لم يرد في تقارير الأمم المتحدة إلا سطر واحد عن المعلومات المتعلقة بقصف المناطق المحيطة التي اتخذها المقاتلون معقلا لهم. وقد أثبتنا أنه قد سُجل نحو ٦٠٠ من الهجمات والاعتداءات من هذا القبيل في تشرين الأول/أكتوبر،

القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد تسبب في معاناة السكان المدنيين في سورية على نطاق فريد من نوعه في عالم اليوم. فالمدنيون، بمن فيهم الأطفال، هم من يواصلون دفع أغلى ثمن في أعمال القتال الدائرة في سورية. ومن غير المقبول أن يستمر تعرض مرافق الرعاية الصحية والتعليم للاعتداءات. فمنذ يومين فقط، تم تكثيف القصف الجوي في إدلب، مما أسفر عن مقتل أطفال وإصابة أشخاص آخرين. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا أطراف النزاع إلى تنفيذ جميع اتفاقات وقف إطلاق النار وكفالة وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق إلى كامل الأراضي السورية.

وينبغي السماح بالوصول إلى المناطق ذات الأولوية أولا، بما في ذلك من أجل عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود، مع كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني. كما نود أن نشدد على التزام جميع أطراف النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في النزاعات المسلحة أن تكون محور مناقشتنا. ويجب أن نضع تدابير عملية لمنع وقوع الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار العرضية للمنشآت المدنية أو التقليل منها على نحو فعال.

وفي حين أننا نتناول المسائل العملية، أود أن أبرز مدى ضخامة الاحتياجات الإنسانية في سورية. فقد كانت الأمم المتحدة، في المتوسط، تمد يد المساعدة شهريا خلال عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٥,٦ ملايين شخص من المحتاجين في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم الأطفال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تضمنت المساعدة الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الغذاء لـ ٤,٢ ملايين شخص. ولا تزال المساعدات الإنسانية عبر الحدود تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للسكان الذين يعيشون في أوضاع شديدة الهشاشة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي لتجديد الآلية التي تمكن من إيصال الإمدادات الإنسانية إلى سورية، وتقديم المعونة إلى من هم في حاجة ماسة، ودعم تقديم

أستانا أهميتها في اجتماع آخر مفيد للمشاركين في الصيغة في نور سلطان في ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وقد استمعنا، مرة أخرى، إلى اتهامات بأن الجيش السوري وحلفاءه قد استهدفوا المرافق المدنية في إدلب بغارات جوية. ونؤكد مرة أخرى أن السلطات السورية تتقيد بوقف إطلاق النار وأن النشاط العسكري يأتي رداً على انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الإرهابيين.

وفيما يتعلق بشمال شرق سوريا، فإن روسيا تعمل مع أنقرة لتنفيذ مذكرة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل منع الاشتباكات المسلحة وتحسين الحالة الإنسانية. كما نعمل على إقامة اتصالات بين الأكراد ودمشق وعلى إصلاح الضرر الناجم عن الاحتلال غير المشروع للمنطقة وعن عملية الهندسة الديمغرافية الخطيرة التي تمت هناك. ونود استعراض انتباه المجلس إلى الحالة المتردية في الرقة، التي تعرضت لقصف واسع النطاق على يد ما يسمى "التحالف الدولي" وظلت في يد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشامل لأكثر من أربع سنوات. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرت إحدى وحدات القوات الروسية عملية إنسانية هناك. ومن خلال وجودنا المباشر في الميدان، تأكدنا من أن الهياكل الأساسية المدنية قد دمرت بشكل كامل تقريباً. ولم تكتمل بعد عملية إزالة الركام والألغام من المنطقة، وهناك نقص في مياه الشرب، والأدوية والغذاء.

وإننا نشاطر الشواغل التي أعرب عنها إزاء تزايد التهديدات الإرهابية في مختلف المناطق السورية، بما في ذلك في الشمال الشرقي. ونحث أولئك الذين قاموا بإدارة وبناء السجون هناك ألاّ يُحمّلوا الآخرين المسؤولية عن منع الجهاديين على اختلاف مشاربهم من الانتشار في جميع أنحاء المنطقة.

وتتخذ روسيا، إلى جانب الحكومة السورية، خطوات لتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. وقد عاد بالفعل أكثر من مليوني سوري إلى ديارهم حتى الآن، بمن فيهم

وأن نيران المتطرفين قد زادت شدتها على حلب في الأسبوعين الماضيين. وفيما قُصفت المناطق السكنية في المدينة ١٩١ مرة في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن مجموع عمليات القصف في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر بلغ بالفعل ١٣٩ مرة. ويتزايد استخدام نظم الإطلاق المتعدد وقذائف الهاون. ففي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت ٣٢ قذيفة على المناطق السكنية في حلب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر قُتل ١١ مدنياً وأصيب ٤١ بجروح في حلب وحدها. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قصف الجهاديون أحد الأندية الرياضية في تل رفعت في محافظة حلب، مما أسفر عن مقتل ثمانية أطفال. ولسبب ما لم يتساءل أحد عن الجهة التي تواصل إمداد هؤلاء المقاتلين بالذخائر.

وللأسف، لم يذكر أي من البيانات التي أدلى بها زملاؤنا الحوادث العديدة التي يُقَدَّم إبانها المقاتلون على ترهيب السكان المحليين واستخدام الهياكل الأساسية المدنية لأغراض عسكرية والمدنيين دروعاً بشرية. وثمة تقارير تفيد بعمليات إعدام، واحتجاز وتفريق أناس عاديين بعنف اجتمعوا احتجاجاً على بسط سيطرة الإرهابيين على إدلب. وبعض هذه الحوادث مذكور في تقارير الأمم المتحدة. وينبغي إدانة هذه الأعمال الإرهابية بشدة ونبذها على النحو المناسب. ونرى في السكوت عن هذه الجرائم محاولة لتبرئة هذه العصابات من خلال وصفها بما يسمى "المعارضة المعتدلة". ولكن أولئك الذين يتطلعون إلى حل المشكلات في سوريا بالطرق السلمية قد انضموا منذ وقت طويل إلى عملية التفاوض، بما في ذلك اللجنة الدستورية، في حين أن من واصلوا الكفاح المسلح، بما في ذلك ضد السوريين، مقاتلون قد رفضوا الحوار. وبوصف روسيا، وتركيا وإيران الأمم الضامنة لعملية أستانا، فإنها على استعداد لمواصلة مساعدة الأطراف السورية والمبعوث الخاص بيدرسن في السعي إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. وقد أثبتت عملية

وقد استمعنا إلى تقييم كيفية عمل العملية عبر الحدودية. ونود أن نوضح أننا نؤيد إزالة نقطتي التفتيش في الرمثا واليعربية للأسباب التالية. فلم يُستخدم معبر الحدود الأردنية في الرمثا منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. ولسنا مقتنعين بحجة "احتمال الحاجة إليه". إذ تغيرت الحالة في جنوب غرب سوريا منذ وقت طويل، بعد تحقيق المصالحة بمساعدة روسيا، وتعمل السلطات السورية على إعادة بناء المنطقة التي عانت من الأزمة لسنوات. ولن تكون حجة "مجرد احتمال" قائمة هناك، لا سيما وأن ثمة عادة نقاط تفتيش رسمية يمكن تنشيطها إذا ما لزم إيصال مساعدات إنسانية من الأردن.

وقد تغيرت الحالة على الحدود السورية - العراقية جذريا. إذ أُعيد فتح المعابر الحدودية التي يسيطر عليها الجيش السوري. وتجري مناقشة نقل السيطرة على نقاط تفتيش أخرى من الأكراد إلى السلطات السورية. وثمة أيضا حوار قائم مع الأكراد بشأن إيجاد سبل لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الضفة الشرقية من نهر الفرات من داخل سوريا نفسها وليس عبر الحدود. ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/949) بوضوح إلى حجم المعونة الإنسانية التي يتم إيصالها عبر اليعربية، لا على أساس منتظم، بل حسب الاقتضاء. وتشير البيانات بوضوح إلى أن قوافل المساعدة الإنسانية يمكن إرسالها من خلال القنوات الرسمية بموافقة السلطات السورية.

وفيما يتعلق بإدلب، فإننا نوافق على أن هذه المنطقة من سوريا لا تزال في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. إذ يتم إيصال المعونة إلى هناك عبر نقطتي تفتيش تركيتين، هما باب الهوى وباب السلام. ونؤيد استمرار عملهما لأنه يستند إلى احتياجات السوريين الإنسانية.

السيد بوبوليتسيو برداليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):
نرحب بعقد هذه الجلسة ونشكر السيدة أورسولا مولر على

أكثر من ١,٣ مليون من المشردين داخليا. وقد تمّ ترميم أكثر من ١٥٠٠ منزل و ٩٥ مرفقا طبيا و ٢١٠ مؤسسات تعليمية وباتت صالحة للاستعمال منذ بداية العام، ويجري إصلاح وبناء مرافق الكهرباء، والمياه والمرافق الصناعية. والأرقام دليل قاطع على مدى فعالية التدابير التي اتخذتها السلطات السورية في تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية، والكرمة والأمانة للاجئين.

وندعو المنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الكيانات الإنسانية، إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال. ومن دواعي الأسف أن هذه الأنشطة كثيراً ما يجري تأخيرها بصورة مصطنعة. كما نحث أعضاء المجتمع الدولي على المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في سوريا، ورفع الجزاءات الانفرادية من أجل تطبيع حياة السوريين، من دون شروط سياسية. ومن شأن هذا أن يمثل إسهاما حقيقيا في تحسين الحالة الإنسانية في سوريا. وبالمناسبة، إذا ما أعيد إلى دمشق زمام التحكم في حقول النفط التي تجري السيطرة عليها بصورة غير مشروعة ستقطع شوطا طويلا في المساعدة على تزويد السوريين بالوقود وحل المشكلات الإنسانية.

وقد تواصلت الجهود الرامية إلى إعادة توطين الأشخاص من مخيم الركبان بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة والحكومة السورية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. إلا أن تلك الجهود قد توقفت بسبب رغبة الجماعات المسلحة هناك في الحفاظ على سيطرتها. ويحدونا الأمل في أن مشكلة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين هناك ستحل قريبا. ولا تزال الحالة في مخيم الهول صعبة وقد تفاقت بسبب العدد الكبير من اللاجئين الذين انتقلوا إلى هناك من مخيمات أخرى في منطقة الشمال الشرقي. وأكثر من نصف سكان المخيم من النساء والأطفال. لقد حان الوقت للتفكير في نقل السيطرة على الأراضي المحتلة على نحو غير قانوني للسلطات السورية من أجل حل مشكلة المشردين داخليا.

ومن ناحية أخرى، تشي بيرو على الجهود اللافتة التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في المجال الإنساني، في ظل ظروف لوجستية معقدة للغاية، لتقديم المساعدة بشكل مستمر إلى النازحين البالغ عددهم أكثر من ٦٧ ٠٠٠ شخص في مخيم الحول. ونلاحظ أن قرابة نصف هؤلاء النازحين هم من العراق. ولهذا السبب، نشجع سلطات ذلك البلد على مواصلة جهودها الرامية إلى تيسير عودة مواطنيها، وهي عملية نشدد على أنه يجب أن تجري وفقا للمعايير المقبولة دوليا وبدعم من الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنازحين، نشدد على أن أية مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى عودة الملايين من اللاجئين والنازحين السوريين إلى سورية يجب أن تُنفذ وفقا للمعايير المقبولة دوليا بما يكفل عودتهم بصورة كريمة وآمنة وطوعية. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن من الضروري أن تواصل الأطراف وضع تدابير من شأنها تحسين مناخ التفاهم، بما في ذلك إطلاق سراح المحتجزين وتحديد هوية المفقودين وإعادة رفات الموتى. ونرحب بالعمل الجاري في هذا الصدد من خلال مسار أستانا، ولكننا نشير إلى الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم أكبر في هذا المجال. ونشدد أيضا على أهمية تعبئة دعم المجتمع الدولي لجهود إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في سورية. فهذه الأجهزة لا تزال تلحق بالغ الضرر بالسكان وتعوق إيصال المساعدات.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه لن يتسنى التغلب على الكارثة الإنسانية في سورية، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية، إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بنائب وزير

إحاطتها الشاملة. ونرحب أيضا بحضور نائب وزير خارجية الكويت خالد سليمان الجار الله هنا هذا الصباح.

وتلاحظ بيرو بقلق بالغ استمرار النزاع وخطورة الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ورغم أنه لا شك في وجود تطورات هامة على الجبهتين السياسية والعسكرية في الأشهر الأخيرة، من الواضح أيضا أن الملايين من الناس ما زالوا يعيشون في ظروف مزرية للغاية، يفاقمها طقس الشتاء القاسي. ومن الضروري، نظراً إلى تلك المخاطر والمعاناة اليومية التي يواجهها السوريون، إتاحة وصول المساعدة الإنسانية فوراً ومن دون عوائق، من خلال الاستخدام الفعال لجميع السبل المتاحة، بما في ذلك تيسير وصولها عبر الحدود. وترى بيرو أن من الضروري تمديد عملية المساعدة تلك لمدة ١٢ شهراً آخر نظراً إلى ظروفها الآمنة وما بلغته من تطور وإلى غياب أي بديل حقيقي لها بالنسبة لأشد الفئات عرضة للخطر. ونأمل أن يتم تناول هذه المسألة الحاسمة بعد ظهر اليوم من منظور وحيد وهو تخفيف المعاناة الإنسانية وأن يظل مجلس الأمن موحداً في مسؤوليته عن حماية شعب سوريا.

وتظل منطقة شمال غرب البلد محط اهتمام بسبب كثافتها السكانية والتقلب الشديد في أوضاعها والمخاطر الكامنة نتيجة سيطرة الجماعات الإرهابية الواسعة على المنطقة. ونشعر بالقلق من أن مستويات العنف في تلك المنطقة آخذة في التزايد منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونتيجة لذلك، قُتل ١٣٦ شخصا آخر، فضلا عن استمرار الاعتقالات التعسفية وأعمال الاختطاف وتدمير الهياكل الأساسية.

وتؤكد بيرو مجدداً إدانتها للإرهاب بأشد العبارات وتعتقد أنه يجب إخضاع الجماعات الإرهابية المتبقين في إدلب وغيرها من المناطق في الأراضي السورية للمساءلة عن أفعالها أمام العدالة. ومع ذلك، فإننا نشدد على ضرورة عدم استخدام مكافحة هذه الآفة كوسيلة لتبرير تعريض حياة الملايين من الناس للخطر.

ولكن أسوأ هذه الحالات جميعاً، في اعتقادي، هي الحالة التي أشارت إليها مساعدة الأمين العام في إحاطتها. فالحالة الإنسانية تزداد سوءاً ويواجه أربعة ملايين شخص خطراً جسيماً للغاية. ولهذا السبب، وبصورة استثنائية، لا تزال المساعدة عبر الحدود ضرورية كما كانت منذ عام ٢٠١٤. ويرد ذلك بوضوح في رسالة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجلس الأمن وفي الرسائل الواردة من جهات أخرى خلال الأيام القليلة الماضية. وبعد الاستماع إلى الإحاطة التي قدمتها مساعدة الأمين العام، لا شك لدينا في أن العمليات الأربعة تقريبا التي نُفذت من خلال المعايير الحدودية خلال أقل من ١٢ شهراً تعني أننا أنقذنا حياة عدد أقل من إجمالي ٤ ملايين شخص أرواحهم في خطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معاناة الشعب السوري.

وإذ انتقل إلى مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده، وكما قال آخرون، فإن ممثل ألمانيا قد أوضح في البيان الذي أدلى به الأسباب التي حدثت بوفد بلده لصياغة المشروع بهذه الطريقة ونحن نحترم ذلك. فالقائمون على الصياغة يحاولون إيجاد سبيل للمضي قدماً بشأن هذه المسألة الهامة جداً بحيث يمكن إنقاذ أكبر عدد ممكن من بين الأربعة ملايين شخص هؤلاء وتخفيف معاناتهم. ولكن ليس من الواضح لنا ما الذي تغير منذ العام الماضي، عندما اتخذ المجلس القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) بشأن الوصول عبر الحدود إلى سورية. فما الذي تغير لتبرير هذا الانخفاض الهائل في إيصال المساعدة عبر الحدود، حيث لم تُنفذ سوى عمليتين فقط خلال فترة ستة أشهر، كما ذكر أعضاء آخرون في المجلس؟ وفي الماضي، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن الوصول عبر الحدود، فضلاً عن القرارين ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٧، اتخذ المجلس القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) بأغلبية ١٢ صوتاً مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. وفي عام ٢٠١٨، اتخذ المجلس القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) بأغلبية ١٣ صوتاً مع

خارجية الكويت في مجلس الأمن. فبلده يقدم إسهاماً متميزاً بوصفه مانحاً وعضواً في مجلس الأمن. وقد شرفت بالعمل مع وفد بلده الذي ما فتئ يركز على جوهر الأمور، سواء كنا نناقش قضايا السلام والأمن الدوليين أو، كما نفعل اليوم، مسألة تخفيف المعاناة الإنسانية. وأشكر الكويت شكراً جزيلاً على كل ما فعلته من أجل مجلس الأمن.

إنني أتشاطر الشواغل المعرب عنها حول هذه الطاولة وأعتقد أنها تتعلق بموضوع مشترك. فلأسباب شتى، منذ عام ٢٠١٢، لم يخدم المجتمع الدولي الشعب السوري كما ينبغي على الرغم من بعض الجهود البطولية التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمم المتحدة ومتطوعون من على شاكلة "ذوي الخوذ البيضاء". وأود أن أشيد مرة أخرى، من خلال مساعدة الأمين العام، بالعمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية الأخرى لمساعدة الشعب السوري.

والآن، كما ذكر آخرون، وبعد سبع سنوات طويلة ورهيبية، ربما يكون أمام العملية السياسية أخيراً فرصة لاجتياز المرحلة الصعبة. ونحن، بطبيعة الحال، ندعم هذا الجهد وسنفعل كل ما في وسعنا لمساعدة المبعوث الخاص بيدرسن على إحراز نتائج من أجل تحقيق هذه الغاية. ومع ذلك، نشعر ببالغ الحزن إذ نشير إلى أن المجالات الأخرى على أرض الواقع لم تشهد مثل هذا التقدم. ولكن ذلك ليس بسبب المجتمع الدولي؛ ولكن بسبب السلطات السورية والبلدان التي توفر لها الدعم الأكبر. وعلى وجه الخصوص، أعتقد أننا بحاجة إلى أن نولي اهتماماً لإدلب والركبان والضغط الإضافي الناجم عن قرب حلول فصل الشتاء، كما قال آخرون، وعمليات استهداف الأعيان المدنية في جميع أنحاء إدلب والحاجة إلى احترام القانون الدولي الإنساني. إن الإرهاب لا يبرر انتهاك اتفاقيات جنيف. ونحن نقول ذلك في كل مرة نجتمع في هذه القاعة، ولكنها مقولة لا تزال صحيحة اليوم كما كانت عندما وُضعت اتفاقيات جنيف للمرة الأولى.

على فترة ولايتها في مجلس الأمن والشراكة والقيادة القوية التي أظهرها ذلك البلد في العديد من القضايا، بما في ذلك القضايا الإنسانية التي ناقشها اليوم. إننا نتطلع إلى مواصلة شراكتنا القوية مع الكويت.

يطل على سورية عام جديد في الأفق، ويأتي معه الأمل ليس في أن تتحسن جهود المجلس في ذلك البلد فحسب بل وأيضاً في أن يشهد ١١ مليون سوري ابتلوا بسنوات من المعاناة نهاية لهذا الصراع العنيف. مع ذلك، وقبل أن نتطلع إلى ما ينبغي للمجلس عمله في العام المقبل لتحسين الظروف الإنسانية في سورية، لا يزال هناك شيء واحد يجب على المجلس تحقيقه في عام ٢٠١٩، وهو تحديد الأحكام المنقذة للحياة الواردة في ولاية مجلس الأمن المتعلقة بتقديم المعونة عبر الحدود - أي القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وملايين السوريين الذين يعتمدون على هذا القرار، والقائمين على التنفيذ من الأمم المتحدة، للمطالبة بتحديد أحكام القرار لجميع المعابر الحالية. وبينما نحدد نوايانا للعام الجديد، نرى العديد من الخطوات القابلة للتحقيق التي يمكن للمجلس اتخاذها لإظهار التزامنا بتحقيق السلام الحقيقي للسوريين في عام ٢٠٢٠.

أولاً، يمكن للمجلس وينبغي له أن يفعل أكثر من ذلك بكثير لمطالبة الأطراف على الأرض بتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. فلا ينبغي في عام ٢٠٢٠ حرمان أي سوري من المساعدات المنقذة للحياة لأنه يعيش في منطقة لا تخضع لسيطرة النظام أو لأنه يخشى أن تؤدي العمليات العسكرية التي يقوم بها نظام الأسد أو روسيا أو أي طرف آخر إلى عودة قوافل المساعدات التابعة للأمم المتحدة قبل أن تستكمل تسليمها.

إننا ندعو نظام الأسد والاتحاد الروسي إلى دعم الوقف الفوري للأعمال العدائية في شمال غرب سورية وبقية البلاد.

امتناع عضوين عن التصويت. ولذلك، فإنني أكرر أنه ليس من الواضح على الإطلاق لماذا يعتبر البعض أن الحالة باتت مختلفة بشدة اليوم.

وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في توجيه نداء حقيقي لنا لدراسة النص الذي أعده القائم بالصياغة وأن نبذل قصارى جهدنا لحماية الشعب السوري. إن هذه إحاطة تتعلق بالشأن الإنساني. وهناك بعض العاملين المهمين جداً في المجال الإنساني يجلسون حول هذه الطاولة اليوم. وأهم شيء يمكن أن نفعله، كما قالت السيدة مولر، هو اعتماد مشروع قرار يسفر عن إغاثة حقيقية على مدى فترة زمنية طويلة ويأخذ الغاية النهائية، وليس المواعيد النهائية، في الحسبان ويسمح بتنفيذ جميع العمليات العابرة للحدود التي ترى الأمم المتحدة أنها بحاجة إليها.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو عنصر النظام الدولي الذي كلفناه، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتنسيق الجهود الإنسانية. وقد لا نتفق دائماً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو الأمم المتحدة بشأن جميع النقاط أو المسائل، ولكنهما ينهضان بمسؤولياتهما تجاه الأعضاء وتجاه الشعب السوري لضمان وصول المساعدة إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها. وإن كانت الأمم المتحدة لا تساعد تلك المجتمعات، فلا يوجد دليل على الإطلاق يدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة السورية تريد أو يمكنها تقديم تلك المساعدة أو أنها ستفعل ذلك. وعليه، فإنني أأمل أن نتمكن من إيجاد سبيل للمضي قدماً بشأن مشروع القرار حتى يتسنى لمساعدة الأمين العام وأعضاء أفرقتها القيام بالعمل الذي كلفناهم به.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الأمانة العامة المساعدة مولر على إحاطتها الإعلامية. وأضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب بسعادة السيد الجار الله، نائب وزير خارجية الكويت، وفي الإشادة بالكويت

والنازحين السوريين إلى المكان الذي يختارونه. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق من التقارير التي تفيد بأن أكثر من ١٥٠ شخصاً غادروا طوعاً مخيماً الركبان إلى حمص قد تم اعتقالهم واحتجازهم تعسفاً من قبل النظام، وأن ذلك قد تم بالرغم من أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي تعمل معاً لتسهيل المغادرة الآمنة والمدرسة. نحن ندعو إلى الإفراج الفوري عن هؤلاء المدنيين المحتجزين لدى النظام وأن يكف النظام عن استخدام التعذيب والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة.

يجب على المجلس ألا يتراجع عن التزامه بضمان أن الأوضاع القائمة على الأرض آمنة وبشكل يمكن التحقق منه لعودة الناس إلى ديارهم بعد سنوات من الحرب. وتعتقد الولايات المتحدة أنه من خلال التركيز والجهد يمكن للمجلس تحقيق الأهداف التي وصفتها للتو في الأشهر الـ ١٢ المقبلة. إن القيام بذلك سيمثل خطوة ذات مغزى وضرورية نحو سلام دائم وأكثر تمثيلاً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) - سلام من شأنه أن يسمح للشعب السوري بالبدء أخيراً في إعادة بناء حياته.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): لقد بذلت

حكومة الجمهورية العربية السورية على مدى السنوات الماضية جهوداً مضنية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك لضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية وتقديم المساعدات الإنسانية لجميع مواطنيها دون أي تمييز. وقد بقيت هذه الجهود تواجه تحديات كبيرة ترتبط بالإرهاب وبتصعيد حجم الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري من حكومات الدول التي لا تزال تتدخل في الشأن السوري بشكل هدام يعيق آفاق الحل، ويعرقل القضاء على الإرهاب بشكل نهائي، ويحرم الشعب السوري من القدرة على إعادة البناء

إن وقف إطلاق النار ضروري لتلبية احتياجات الناس في إدلب والوفاء بالتزامات التي تعهد بها الرئيسان بوتين وأردوغان في سوتشي في عام ٢٠١٨. إن الاستراتيجية المتسمة بالسخرية للنظام المتمثلة في مهاجمة مواطنيه، بينما يطالب المجتمع الدولي بتقديم مساعدات لإعادة الإعمار إلى دمشق، لن تسلم من الرد عليها. لكن ردنا لا يمكن أن يأتي على حساب الضحايا الأبرياء. بدلاً من ذلك، يجب على المجلس مضاعفة التزامه بالعملية السياسية المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ووعدده بإصلاح الطريقة التي يعامل بها نظام الأسد الشعب السوري.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن اتخاذ خطوات لزيادة قدرة الأمم المتحدة على الوصول المنتظم إلى سورية من حيث النوعية والكمية، والذي لا يزال عند نسبة ٣٠ في المائة فقط من المستوى المرغوب. يجب السماح للأمم المتحدة بتوسيع نطاق عملياتها لتشمل مناطق من بينها جنوب غرب سورية وحمص وضواحي دمشق. منذ فترة طويلة والعالم يشاهد نظام الأسد وهو يعرقل إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من المساعدات الإنسانية لإعادة تأكيد سيطرته على الشعب السوري. يجب على المجلس في العام المقبل أن يعمل معاً وأن يضغط على دمشق للسماح للأمم المتحدة بالوصول إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلاد بشكل منتظم ودون عوائق.

ثالثاً، نطلب من المجلس دعم وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال شرق سورية من جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية. إن الوصول إلى شمال شرق سورية هو أمر حاسم لضمان حصول المجتمعات التي تتعافى من ويلات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الإمدادات التي تحتاجها. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم عودة تنظيم داعش هذا إلى العراق أو سورية.

أخيراً، يجب أن يظل المجلس موحداً في جهوده لإبقاء الأمم المتحدة في صميم أية محاولات لتيسير العودة المبدئية للاجئين

تموز/يوليه ٢٠١٤. فقد استعادت الحكومة السورية السيطرة وأعادت مع حلفائها الاستقرار إلى كافة المناطق التي كانت الأمم المتحدة تسميها بالخاصة أو صعبة الوصول.

ثالثاً، عجز القائمون على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية عن تقديم إيضاحات كافية بشأن ما يسمى بشركاء وشركات مستقلة من طرف ثالث تم التعاقد معها للتحقق من وصول المساعدات لمستحقيها، وذلك على الرغم من مطالباتنا الرسمية المتكررة في هذا الشأن.

رابعاً، إن مضامين مشروع القرار تكشف بشكل لا لبس فيه الدوافع الحقيقية الكامنة وراء تقديمه ووراء إصرار البعض على إدخال المساعدات عبر الحدود، وفي مقدمتها تصعيد أجواء العداء داخل المجلس لاستهداف الحكومة السورية واستهداف دورها ومركزها الأساسيين.

خامساً، إن حكومة بلادي لا تزال مصممة على حتمية الامتثال لأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية. ولذلك، فإن سورية ترفض نهج الإخطارات وتعتبر أنه لا يلي الحد الأدنى من الشفافية والمصادقية ومعايير احترام السيادة الوطنية.

إننا في الجمهورية العربية السورية نمارس أقصى درجات الواقعية والصبر في التعامل مع حالة الاستقطاب السياسي السلبية التي تمارسها الوفود الدائمة للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في أسلوب التعاطي مع الشأن السوري. ورغم ذلك، فإننا لا نزال ندعو الأمانة العامة والمسؤولين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بشكل خاص، إلى النأي بأنفسهم عن محاولات الاستقطاب السياسي وإلى بناء علاقة مهنية مع الحكومة السورية والشركاء الإنسانيين المحليين تكون قائمة على حسن النوايا والشراكة وعلى احترام المبادئ الناظمة للعمل الإنساني، وذلك حتى تتحقق الغايات المنشودة من هذا العمل

والتعافي، ويمنع العودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين إلى بيوتهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي وآمن.

إن ما يدعو للأسف هو استمرار ممثلي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تضمين التقارير الشهرية الكثير من التقييمات والبيانات المغلوطة لأسباب سياسية معروفة للجميع، وهو سلوك يتناقض مع روح الشراكة والتعاون التي تتعامل بها الحكومة السورية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الشركاء الإنسانيين، باعتراف العاملين الإنسانيين على الأرض.

لقد بات ممثلو بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس عاجزين تماماً عن التفكير والتصرف بشكل إيجابي وبناء تجاه الوضع في سورية، ولا تحكهمم إلا منهجية العداء ضد الحكومة السورية وشركائها في الحرب على الإرهاب حتى بات هدفهم فقط هو كيل الاتهامات المفبركة لسورية وإنكار جهودها. وقد تجلّى ذلك في تقديم حملة القلم الإنساني في مجلس الأمن لمشروع قرار حول تمديد مفاعيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، معتمدين على حملة الترويح والتلاعب بالأرقام والمعلومات التي دأب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إطلاقها قبل كل مرة يتم فيها تجديد مفاعيل هذا القرار، وتجاهل وقوع معظم هذه المساعدات في يد المجموعات الإرهابية المسلحة وعدم وصولها إلى مستحقيها.

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية قيام حملة القلم الإنساني بالعمل على إعداد مشروع قرار خاص ببلادي، وهو مشروع يتعدى كل البعد عن الأهداف الإنسانية المفترضة فيه، ولذلك ترفضه حكومة الجمهورية العربية السورية جملة وتفصيلاً لأسباب عديدة، وأهمها، أولاً، ما زال مقدم مشروع القرار يغفلون أن مركز العمل الإنساني في سورية هو العاصمة دمشق، وهو المبدأ الرئيسي الراسخ في احترام السيادة الوطنية والذي تؤكد عليه قرارات مجلس الأمن الخاصة ببلادي.

ثانياً، يصمم مقدم مشروع القرار على إغفال التطورات الحاصلة على الأرض منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في ١٤

ثم ينفذ. ولهذا السبب، يواصل عمله المعتاد - ولهذا السبب، يواصل القتل. وهو لا يحتاج إلى أن نبعث إليه برسالة، بل يجب أن يرى أن أفعاله لن تمر دون عقاب.

وعلاوة على ذلك، فإن وجود جماعة "هيئة تحرير الشام" وغيرها من الجماعات الإرهابية المتطرفة يشكل سببا آخر لهشاشة الحالة في المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن أن نقبل بقتل المدنيين بذريعة مكافحة الإرهاب. فالقانون الدولي الإنساني يجب أن يُحترم في جميع الأحوال. وأود أن أذكر مرة أخرى بأن التصعيد المستمر في إدلب يتسبب في موجات جديدة من النزوح، مما قد يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل. وفي هذا الصباح، كان هناك نحو ٥٠.٠٠٠ شخص يتحركون صوب الحدود التركية من منطقة أدلب، وهو أمر لن يؤثر على تركيا فحسب بل سيمتد أثره إلى أبعد من ذلك. ومن ثم، يجب علينا جميعا أن نبذل كل جهد ممكن للحفاظ على إدلب كمنطقة لتخفيف التوتر.

وفي منطقة عملية "نبع السلام"، في الشمال الشرقي من البلد، يجري حاليا استعادة الحياة الطبيعية بفضل تعاوننا مع روسيا والولايات المتحدة. فقد حُرر شريط الأرض الممتد من عفرين إلى العراق على طول الحدود التركية - السورية من المنظمات الإرهابية وأصبحت الحالة أكثر أمنا واستقرارا هناك. وتواصل الوكالات التركية تقديم المساعدة الإنسانية إلى المنطقة منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وفي أعقاب العمليتين السابقتين اللتين نفذتهما تركيا في شمال غرب سورية، عاد أكثر من ٣٧٠ شخص بالفعل إلى ديارهم وأراضيهم طوعية. ونعمل من أجل تحقيق نفس الهدف في الشمال الشرقي. وستظل جميع عمليات العودة طوعية وآمنة وكريمة بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد عاد حوالي ١٢٣ شخص بالفعل إلى مناطقهم الأصلية في شمال شرق البلد. فالسكان المحليون الذين طُردوا من الشمال الشرقي للبلد منذ عام ٢٠١١ يريدون بل يواصلون العودة إلى ديارهم.

ويتوقف استغلال هذا الملف كأداة للضغط والابتزاز ضد الجمهورية العربية السورية، حكومة وشعبا.

ختاما، بعد تسع سنوات من الحرب الإرهابية المفروضة على سورية، لا تزال الحكومات التي أسهمت في إشعال فتيل الإرهاب وفي تفاقم الوضع ترفض الاعتراف بشكل جدي ومسؤول بأن وضع حد لمعاناة الشعب السوري إنما يقتضي الالتزام باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها ودعم جهود حكومتها وحلفائها في مكافحة ما تبقى من فلول التنظيمات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب ورفع الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، وكذلك إنهاء التواجد اللاشعري للقوات الأجنبية، بما يشمل خروج القوات الأمريكية المحتلة من مواقع النفط والغاز في سورية ووضع حد نهائي لعملية القرصنة الموصوفة التي تمارسها الولايات المتحدة اليوم على عائدات النفط والغاز التي تعود للدولة السورية حصرا وليس لأي طرف آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل تركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينييرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، كما أشكر مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها الشاملة.

إن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال كارثية. ونشعر ببالغ القلق إزاء تصاعد أعمال العنف في إدلب. ولا يزال نظام الأسد يمعن في قتل المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية. وقد أصبح النظام أكثر وحشية وعنفا وفظاظة من أي وقت مضى. فالأسد يعلم أن رد فعل المجتمع الدولي سيقصر على النداءات والإدانات. والأسد يعلم أن مجلس الأمن سيجتمع ويتحدث

وكلنا استمعنا إلى البيان الذي أدلت به مساعدة الأمين العام أورسولا مولر. وهناك حقيقة واحدة لا جدال فيها - وهي أن آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود تكتسي أهمية حيوية للملايين من الناس في سورية. وهذه ليست مسألة سياسية بل ضرورة إنسانية ملحة. وعندما يصوت المجلس بعد ظهر اليوم، سيكون الاختيار بين تلبية احتياجات الشعب السوري ورغبات نظام الأسد. وسيقرر المجلس إما مد شريان الحياة للشعب السوري أو مد يد العون إلى النظام السوري. ويجب على أعضاء المجلس أن ينحوا جانبا حساباتهم السياسية وأن يركزوا على العواقب الإنسانية.

لقد زُعم أن إضافة معبر تل أبيب ما هي إلا محاولة لإضفاء الشرعية على الوضع في الشمال الشرقي. وتركيا لا تحتاج إلى مباركة أي بلد آخر للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الإرهابية. وكانت عملية "نزع السلاح" عملية محدودة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود من أجل مكافحة منظمات إرهابية من قبيل حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم داعش. وكما أكد الرئيس أردوغان في مناسبات عدة، لا يمكن أن تتغاضى تركيا، بل لن تتغاضى، عن أي نشاط إرهابي على حدودها.

وخلال المفاوضات، لم نسمع أي اعتراض على فوائد إضافة معبر تل أبيب. وكانت جميع الحجج المضادة ذات طابع سياسي. ويجب أن تركز المناقشات المتعلقة بمشروع القرار وإضافة معبر تل أبيب على المسائل والاحتياجات الإنسانية فحسب. فتسييس هذه المسألة لن يخدم احتياجات الشعب السوري. وقد حان الوقت للمجلس كي يفعل الصواب وأن يجدد الآلية العابرة للحدود لمدة ١٢ شهرا، مع إضافة معبر تل أبيب إلى المعابر المفوض للأمم المتحدة استخدامها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

لقد تضمن مشروع القرار المنقح الأول إضافة تل أبيب إلى المعابر المفوض للأمم المتحدة استخدامها. وأوضح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام لوكوك، فضلا عن مساعدة الأمين العام مولر في هذا الصباح، أهمية معبر تل أبيب لعمليات الأمم المتحدة. فهو معبر قدس يؤدي وظيفته وقد ارتفع تصنيفه إلى الفئة ألف في عام ٢٠٠٨. هذا فضلا عن معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين، وهما أيضا من بين معابر الآلية العابرة للحدود، المصنفين ضمن نفس الفئة. ومنطقة تل أبيب ملائمة لإنشاء مجموعة لوجستية تابعة للأمم المتحدة من أجل جمع مواد المعونة وتوزيعها.

وعلى المدى القصير، سيلبي معبر تل أبيب احتياجات السكان الحاليين وسيكون له دور فعال في الوصول إلى المحتاجين في الرقة والحسكة اللتين يبلغ مجموع سكانهما حوالي ٤٥٠.٠٠٠